القانون الدولي والسيادة في ظل ظاهرة العولمة

International law and sovereignty in the context of globalization

د/ عويشة بوزيد

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)

awichabouzid@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/09/14 تاريخ القبول: 2021/10/09 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة الوضع الراهن للدولة القطرية في إطار العولمة على خلفية اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، كما ركزت على مناقشة مسألة في غاية الأهمية تتعلق بقضية مصير الدولة في ظل العولمة، فقد توصل بعض المنظرين إلى أن هذه الأخيرة مآلها الزوال في ظل هذه الظاهرة، وهناك فريق آخر من اعتبرها ظاهرة إيجابية تسعى لإزالة القيود وفك العوائق أمام تدفق السلع والعمالة والرساميل والقيم والثقافات، وهذا ما من شأنه تحفيز دور السلطة الوطنية في إدارة مختلف الأنشطة ، والأهم من ذلك كله هو محاولة معرفة ما إذا أثرت العولمة سلبا أم إيجابا على واقع القانون الدولي العام.*

الكلمات المفتاحية: *النظام الدولي، العولمة، القانون الدولي، السيادة، حقوق الإنسان.*

Abstract:

We tried through this study to know the current situation of the Qatari state in the context of globalization against the background of the expansion of the field of production and trade to include the entire global market. It also focused on discussing a very important issue related to the issue of the fate of the state in light of globalization. In light of this phenomenon, there is another group who consider it a positive phenomenon that seeks to remove restrictions and unblock the obstacles to the flow of goods, labor, capital, values and cultures, and this would stimulate the role of the National Authority in managing economic, cultural, civil and scientific activities, and most importantly of all it is an attempt to know Whether globalization has negatively or positively affected the reality of public international law

Keywords: *International system, globalization, international law, sovereignty, human right.*

- **مقدّمة:**

أصبحت دول العالم المعاصرة تعيش في بيئة قوامها الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتصالات فيما بين الدول وعلى كافة المستويات والميادين، وذلك طبعا في إطار تداخل المصالح القومية للدول، إذن الاتصالات المتعددة الأبعاد والشاملة لكافة الأصعدة والمستويات إنما مردها راجع بالأساس للثورة التكنولوجية ووسائل وأساليب الاتصال الدولي، حيث أنه لم يعد للعامل الجغرافي ولا للاختلافات القومية العرقية أثر في البيئة الدولية، هذا الواقع الذي أصبح يميز النظام الدولي المعاصر جاء كنتيجة حتمية لتراكم مجموعة من الظروف التاريخية التي تعبر في الحقيقة عن جل التفاعلات الحاصلة بين الدول عبر الأطر الرسمية والغير رسمية سواء في وجهها النزاعي- الصراعي أو وجهها السلمي- التعاوني، فالظروف الصراعية الممثلة في مجموع الحروب وعلى رأسها الحربين العالميتين الأولى والثانية نستطيع الجزم بأنها هي الدافع الرئيسي المباشر الذي فرض على المجتمع الدولي بحث مشروع إيجاد سبل كفيلة وقادرة على تنظيم العلاقات فيما بين مختلف الدول والوقوف كحاجز صلب لمنع نشوب المزيد من الصراعات التي تؤدي إلى حصول تداعيات خطيرة على المدى القريب، المتوسط والبعيد، إذن وعلى ذكر مفهوم التنظيم الدولي يمكننا التسليم بمدى فعالية الأطر القانونية والاستراتيجيات التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة، ما يلفت الانتباه هنا هو أنه بالرغم من أن أفضل ما توصل إليه المجتمع الدولي عن طريق تنسيق الجهود بين كياناته هو انشاء هيئة الأمم المتحدة، إلا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة فسرت لنا العديد من الأمور التي اكتنفها الغموض في النظام الدولي فمع انهيار المعسكر الشيوعي وتراجع القوة السوفياتية ابتداءا من العام 1989 تراجعت بعض الدول في مستوى قدرتها على بسط نفوذها في المجتمع الدولي، في حين آخر برزت وحدات سياسية دولية أخرى بقوة على الساحة الدولية إلى حد أمكنها امتلاك الحق في تسيير الشؤون المحلية لباقي الوحدات السياسية الدولية المتميزة بضعفها المؤسسي الهيكلي، الوظيفي وتبعيتها الاقتصادية.

اعتمادا لما تم التطرق إليه نلمح جيدا بأن النظام الدولي المعاصر توافرت فيه مجموعة هائلة من الأدوات المستخدمة لفرض المزيد من الهيمنة، فمنها ما يعد دبلوماسيا ومنها ما يعتبر عسكريا تحكمه مبادئ القوة العسكرية، هذا على مستوى العلاقات فيما بين الدول، وبالرجوع إلى البيئة الداخلية للنظم السياسية فإننا نستطيع القول بأنه وعلى الرغم من تراجع الاقترابات القانونية المؤسساتية في ظل هذه التحولات إلا أن النص القانوني – وبشكل خاص – يبقى يمثل أهم أداة من شأنها تنظيم سلوك وعلاقات الأفراد فيما بينهم داخل نطاق جغرافي محدد وذلك بغرض الوصول إلى هدف أسمى ألا وهو تحقيق المصلحة العامة، إلا أن هذا التطور الحاصل على مستوى الساحة الدولية أدى إلى حدوث تأثير على ما يعرف بالنص القانوني، من هنا واعتمادا على ما سبق سنحاول – ومن خلال مقالنا هذا – التعريج على قضية انعكاسات ظاهرة العولمة على صعيد القانون الدولي العام.

الاشكالية: هل يمكن الاعتقاد بأن العولمة أثرت في ميدان القانون الدولي سلبا فقط، أم أنها ظاهرة لعبت دورا حيويا وإيجابيا في مختلف الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية؟

الفرضية: ترتبط عوامل التأثير الإيجابي للعولمة في ميدان القانون الدولي بمدى عدم تركيز القوة والهيمنة في أيدي أطراف معينة على مستوى البيئة الدولية.

أولا- الإطار المفاهيمي للدراسة

1- القانون الدولي العام: النشأة، التعريف والتطور

سنحاول التركيز من خلال هذه الجزئية من مقالنا على بحث مجموعة من النقاط الرئيسية تتعلق أساسا بالجانب المفاهيمي، محاولين إلقاء الضوء على تحديد نشأة القانون الدولي، ثم ننتقل إلى التعريف بالقانون الدولي، وفي الأخير سنبحث مسألة أهم التطورات المرتبطة بالقانون الدولي العام.

1-1 -الجذور التاريخية للقانون الدولي العام

مسألة الحديث عن موضوع النشأة والجذور التاريخية للقانون الدولي تفرض علينا النظر والبحث في تاريخ العلاقات الدولية هذه الأخيرة التي دفعت إلى محاولة إيجاد إطار قانوني من شأنه تنظيمها وتوجيهها نحو ما يحقق عوامل السلم والأمن الدوليين، وبالتالي تحقيق التعايش بين مختلف الشعوب في إطار تعاوني سلمي يخلو نوعا ما من الصراعات التي من شأنها المساس بالمصالح القومية للدول، وعلى الرغم من ذلك تبقى العلاقات بالدرجة الأولى علاقات تحكمها عوامل القوة والمصلحة الخاصة بكل وحدة دولية فالجانب النزاعي – الصراعي ميز العلاقات الدولية منذ فترة زمنية معتبرة ولازال إلى يومنا هذا لذلك يبقى القانون الدولي العام بجميع فروعه أهم أداة من شأنها ترتيب وتنظيم الشؤون العامة للمجتمع الدولي.

العلاقات الدولية كعلم ظهرت بعد الحرب العالمة الثانية، ولكنها كممارسة وجدت قبل ذلك بكثير وذلك مع نشأة الدول ومنذ أن كانت هذه الأخيرة تعرف باسم دولة المدينة، فالعلاقات على المستوى الدولي هي نتاج لتراكم جملة من العوامل والظروف فهي تمثل امتدادا طبيعيا لمراحل نمو واتساق العلاقات التي تبدأ من الفرد و إلى الأسرة و إلى العائلة ثم العشيرة والقبيلة

(أزم عبد الفتاح ولد حجاج، http://www.alukah.net/researches/files/rsrch_484/elaqat.pdf).

عموما تاريخ القانون الدولي مرتبط أساسا بتاريخ العلاقات الدولية، إلا أن القانون الدولي ارتبطت جذوره التاريخية أكثر بمجموعة من القضايا المرتبطة بالحروب، النزاعات، الأزمات والصراعات التي استدعت وجوب وجود هذا الفرع من فروع القانون الذي يعنى بكيفية احتواء تلك الأزمات و إدارتها على النحو المرغوب من خلال الاعتماد على قسم هام من التشريعات والنصوص القانونية والمواثيق الدولية.

1-2- تعريف القانون الدولي العام

القانون الدولي العام أو ما يعرف باسم القانون العام الخارجي هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تعنى بتنظيم العلاقات القائمة بين الوحدات الدولية في وجهها السلمي والنزاعي بمعنى أدق تلك القواعد المنظمة لعلاقات الدول ببعضها البعض في زمن السلم والحرب، كما أنه يتضمن جانبا من القواعد المرتبطة

بتعريف، تنظيم، تسيير، اختصاص وسلطات هذه المنظمات والتي تتصدرها منظمة الأمم المتحدة التي تأسست قواعدها ومبادئها بالاعتماد على مضمون ميثاقها الصادر بتاريخ 26 جوان 1945. (عبد المجيد زعلاني، 2008، ص: 36).

وللإشارة فهو كغيره من الفروع الأخرى المتعددة للقانون تقترن جميع قواعده بالجزاء اعتبارا بأن قواعده هي في حقيقتها قواعد عامة، وضعية، ملزمة ومقترنة بجزاء يوقع على كل من يخالفها. (نصيرة نهاري، http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D -)، لكن على الرغم من أن العديد من الفقهاء والمتخصصين في مجال القانون يعتقدون بفكرة إلزامية قواعده واقترانها بجزاء يوقع على كل من يجرأ على مخالفة قواعده إلا أن هناك فريق من الفقهاء يعتبرون أن تلك الالزامية تتميز بالضعف اعتبارا من مجموعة من الأسباب، وللتذكير فإن هذا يبقى مجرد خلاف بين الفقهاء وموضوع محل منازعة لا ينفي صفة الالزامية على قواعد القانون الدولي العام.

فالقانون الدولي العام يعد فرع من فروع القانون يدرس كعلم في المعاهد والكليات، مدعما وجوده في الواقع بقضاء دولي يختص بالنظر في المنازعات التي تحدث على مستوى البيئة الدولية هذا القضاء يعرف باسم: " محكمة العدل الدولية" المنشأة من طرف ميثاق الأمم المتحدة.

باختصار لاهاي هي الأداة القضائية الرئيسية التي تباشر مهامها ووظائفها المتعددة وفق الأحكام العامة للنظام الأساسي الصادر عن المحكمة. (محكمة العدل الدولية، http://www.icj-cij.org/homepage/ar/).

هناك نقطة مهمة في هذا السياق لا بد من إدراجها تتعلق بمدى استحالة تطبيق قواعد القانون الدولي العام مباشرة حيث أن قواعده لا تسري بصفة إلزامية في النظام القانوني الداخلي وبشكل مباشر، فالأمر المطلوب هنا هو ضرورة تحويل تلك القواعد إلى قواعد داخلية وذلك طبعا في إطار ما تتضمنه الدساتير الوطنية وبما يتوافق وأسسها العامة، وهذا بغرض تطبيق الاتفاقيات الدولية، إذن من هنا نستنتج بأنه لا بد من تغيير طبيعتها الدولية وتحويلها إلى قواعد ذات طبيعة داخلية محلية يمكن تعديلها أو حتى إلغاءها، فالقضاء الدولي يمنع عليه منعا باتا تطبيق القواعد القانونية الداخلية إلا إذا تحولت إلى قواعد قانونية دولية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمتنع على القضاء الداخلي من تطبيق القواعد الدولية إلا في الحالات التي تحول فيها هذه الأخيرة إلى قواعد داخلية، وبطبيعة الحال لن يتم ذلك إلا باتباع الإجراءات القانونية الموضوعة والمتبعة داخل إقليم كل دولة (حسيبة شرون، 2007، ص: 160) وذلك وفق ما يحقق الحد الأعلى من السيادة، الأمن، الاستقرار وتنظيم المصالح المتضاربة والشؤون العامة للمواطنين.

2- العولمة: النشأة، المفهوم والخصائص

2-1- الإطار التاريخي لظاهرة العولمة

الحديث عن الإطار التاريخي للعولمة يستدعي الانطلاق من فكرة أساسية مفادها أن العلاقات والتفاعلات القائمة بين الأفراد والجماعات والدول وجدت منذ القدم وهي لازالت موجودة إلى يومنا هذا

تعرف تزايدا ملموسا في الواقع، وللإشارة فإن جل تلك العلاقات إنما تركزت على جملة من الوسائل والأدوات تصدرتها التكنولوجيا والتقدم العلمي فبدون هذا الأخير لن يتم تبادل المعلومات وتفعيل أسس المعاملات التجارية والاقتصادية وكذلك تبادل الخبرات المشتملة على كافة المستويات والميادين، ناهيك عن التفتح على مختلف الحضارات. (المركز المصري لحقوق المرأة، http://www.gulfkids.com/pdf/Aolamah.pdf)، إذن العولمة ما هي إلا ظاهرة عايشتها الشعوب في فترات تاريخية مختلفة مرتبطة بالحضارات والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية، لذلك يمكن القول بأن العولمة كفكرة ومحتوى ليست وليدة لحظة تاريخية معينة بذاتها أو عامل محدد بل هي جاءت وبرزت في شكلها الآني كنتيجة حتمية لتراكم مجموعة من الظروف، فبالنظر إلى التبادل الثقافي والتجاري والسياسي والاقتصادي القائم بين الدول والجماعات عبر التاريخ نلمح مدى وجود هذه الظاهرة منذ فترات زمنية ممتدة عبر التاريخ.

ما هو مؤكد في هذا السياق هو أن التوجه الحضاري الإنساني في العلاقات الدولية المعاصرة كان معروفا قبل ظهور مصطلح العولمة، هذا الأخير الذي تم التعبير عنه بدلالات ومسميات أخرى تشير إلى نفس المعنى وعلى رأسها نجد ما يلي: "الدولية"، "التدويل"، "الإمبريالية"، "العالمية"، "الكونية"، "نظام الاستعمار المباشر/ القديم"، و"نظام الاستعمار الغير مباشر/ الحديث". (قاسم عجاج، 2008، ص: 260).

تبقى العولمة وحسب أراء العديد من الباحثين تلك العملية التاريخية القديمة التي مرت بمراحل عديدة ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر واستمرت إلى غاية حدوث النهضة الأوروبية والتي أفرزت لنا ما يعرف بالمجتمعات القومية، لذلك هناك إجماع كبير بين جموع الباحثين والمختصين على أن العولمة برزت كظاهرة فاعلة مع ظهور الدولة القومية هذه الأخيرة التي حلت محل الاقطاعية. (مبارك عامر بقنه، https://saaid.net/Doat/mubarak/5.htm)، فالعولمة نشأت عبر التاريخ و تكونت معالمها في العصر الحديث من خلال ما أحدثه العلم من تطور في ميدان الاتصالات.

2-2- تعريف ظاهرة العولمة

التعريف بمفهوم العولمة لاقى اهتمام كبير من قبل المفكرين فقد انشغلوا بتحديد تعريف شامل جامع لها، وعلى الرغم من ذلك فإن الآراء تعددت واختلفت بهذا الخصوص، سنحاول في هذا الإطار عرض أهم التعريفات التي وردت بشأن مصطلح العولمة مركزين على بعض الاجتهادات.

عالم الاجتماع البريطاني "أنتوني جيدنز" Antony jidnez قدم وجهة نظر مختلفة بهذا الخصوص، حيث أنه عرف العولمة على أنها:

"ليست العولمة ظاهرة اقتصادية و لا هي كذلك حتى في أساسها و حرى بنا إلا نساوي بينها و بين ظهور نظام عالمي، حيث أنها تتعلق في حقيقتها بالتحول في الزمان و في المكان، و يحدد معناها بأنها العمل أو التأثير عن بعد و يربط شيوعها بكثافة متزايدة في السنوات الأخيرة بظهور وسائل الاتصال الفوري وحركة الانتقال الجماعية الواسعة على نطاق الكوكب". (نقلا عن: محمد سعد أبو عامود، 2012، ص: 74). .

من خلال التعريف المقدم من قبل الباحث "أنتوني جيدنز" Antony jidnez نلمح جيدا بأن هذا الأخير ركز وبشكل كبير على أن العولمة ترتكز بالأساس على عامل الاتصال الذي عرف نوع من الحركية والنشاط خصوصا في الفترة التي ظهرت فيها وسائل الاتصال الفورية، فالعولمة وحسب هذا التعريف تشير في معناها العام إلى أنها ظاهرة ملموسة في الواقع تطورت واكتملت معالمها مع تنامي الثورة التكنولوجية لوسائل وأساليب الاتصال الدولي، وبالتالي فهي ببساطة ذلك الانتقال الجماعي للأشخاص والسلع في إطار العلاقات الدولية الضاربة في أعماق التاريخ.

العولمة بالاعتماد على البعد السياسي هي أحد أشكال السيطرة السياسية، (مقدم عبيرات وعبد المجيد قدي، 2002،ص:37) حيث أن انقضاء الصراع الإيديولوجي القائم بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل من الفواعل المهيمنة على العالم سهل انتشارها، فالأحادية القطبية اعتمدت العولمة كأسلوب لتسيير القضايا الدولية المعاصرة وبرنامج عمل متكامل هادف إلى إحكام السيطرة السياسية على شعوب العالم المستضعفة.

هذا بالنسبة لتعريف العولمة بالنظر إلى البعد السياسي، أما إذا ركزنا على البعد الاقتصادي في هذا الشأن فإننا نستطيع القول بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية محضة تسعى إلى إعمال مبادئ المنتظم الليبرالي والمتركزة بالأساس على دعم أسس وآليات اقتصاد السوق الحر، فانطلاقا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة باشر الغرب في اعتماد أنماط وأساليب جديدة للهيمنة بزعامة أمريكية استحوذت على وظيفة قيادة العالم وفق ما ترسمه من استراتيجيات تخدم مصالحها بشكل واضح،خصوصا بعد اغتنامها لفرصة انهيار الاتحاد السوفياتي ففسح المجال أمام فرض قواعد النموذج الغربي المشروع الذي يتوقف على دعامتين رئيسيتين هما:

الرأسمالية الممثلة في اعتماد آليات اقتصاد السوق الحر والليبرالية المستندة على إعمال أسس الديمقراطية الغربية ومنظومة حقوق الإنسان. (عويشة بوزيد، 2014/2013، ص:03).

إذن من خلال التعريفين السابقين نستنتج بأن العولمة ظاهرة تاريخية، اقتصادية وسياسية عايشتها جميع شعوب العالم منذ زمن إلا أنها عرفت نوعا من الاكتمال، النضوج والوضوح في فترة ما بعد الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم ومحاولة إعمال سيطرتها على مستوى البيئة الدولية من خلال دعم تبني وخلق حكومة عالمية تحد من دور الدولة القومية المحوري عن طريق تقليص السيادة وجعلها ضمن الأطر الثانوية الكمالية.

لقد عرف البنك الدولي العولمة على أنها: "التكامل المتنامي والمستمر للاقتصاديات والمجتمعات حول العالم. (المجلة الالكترونية يو أس إيه، http://photos.state.gov/libraries/amgov/30145/) .

من خلال هذا التعريف نستنتج أن العولمة لا تمس الجوانب السياسية والاقتصادية فحسب، بل هي أيضا تتضمن كل ما هو ثقافي وذلك من خلال تنامي مؤشرات ومظاهر التبادل الثقافي والفكري والانفتاح على حضارات العالم المتعددة والمختلفة.

فبالحديث عن الإطار الثقافي للعولمة نسترجع رأي العالم الأمريكي "رونالد ستيل" Ronald Steel بخصوص الثقافة المسيطرة على العالم المعاصر، حيث عبر عن الثقافة الرائجة في عالم اليوم بقوله:

"الثقافة التي ستسود العالم في زمن العولمة هي ثقافة أفلام الحركة والعنف والجريمة والجنس وأن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة بتاتا في تقديم ثقافة راقية لشعوب العالم". (وليد أحمد مساعدة وعماد عبد الله الشريفين، د.ت.ن، ص: 254).

إذن بالاعتماد على جل الأفكار المتطرق إليها نلاحظ بأن العولمة هي تداخل لكل من الاقتصاد، السياسة والثقافة، فهي تؤثر على كل من الفرد، المجتمع، الدولة والسلطة سواء بالإيجاب أو السلب.

وفي نفس السياق ومن خلال محاولتنا بحث أهم الاسهامات المتعلقة بتعريف العولمة وتحليلها لا يفوتنا التذكير بالفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الثورة التكنولوجية والتقنية وأن النظام الرأسمالي أصبح يهيمن على العالم من خلال تفرده كأنموذج قائد لجل شعوب العالم رأت فيه القوى العالمية البديل الأمثل نحو تكريس قيم العدالة والأمن والاستقرار، ولعل أهم ما يجب التذكير به في هذا الإطار هو ظهور المقولة الشهيرة للمفكر "فرنسيس فوكوياما" Francis Fokoyama والقائلة: "نهاية التاريخ"، فقد أراد من خلال قوله هذا أن يوضح لنا مدى تحول النظام الدولي إلى ما هو مخالف لما كان عليه في السابق هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى دل القول على أن العولمة الاصطلاح الشائع خلال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ليست جديدة بل هي لم تصل إلى تكوين معالمها الحالية إلا من خلال سيرورة تاريخية، حيث أن العديد من الباحثين فرقوا بين العولمة القديمة والعولمة الجديدة، إذ أن عناصرها الأساسية تتصل بالمعنى البسيط المتمثل في تنامي العلاقات الدولية التجارية في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات. (محمد غربي، د.ت.ن، ص: 19)، باختصار تشير العولمة إلى ذلك التفاعل الواضح والمتسارع في حجم المعاملات التجارية وبالتالي فهي تعد تحولا في نمط العلاقات الرابطة بين وحدات النظام الدولي نحو ما يخدم مصالح القوى المهيمنة على ركائز ودعائم الاقتصاد العالمي والمسيطرة على عملية التنظيم على مستوى البيئة الدولية من خلال نشاطات وأعمال المنظمات العالمية.

2-3- مؤسسات العولمة

في الحقيقة فكرة إنشاء الأمم المتحدة ضرورة فرضتها الظروف العالمية المعقدة الشائكة والممثلة بالأساس في الحربين العالميتين الأولى والثانية وما انجر عنهما من تداعيات خطيرة، ولعل تنامي دور الأيدولوجية الليبرالية أدى إلى تحويل العالم من صفة تعدد وتوازن الأقطاب إلى ثنائي القطبية لذا انقسم العالم إلى معسكرين شرقي يقوده الاتحاد السوفياتي وآخر غربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، تطور الأحداث وتسارعها أدى إلى انتهاء الحرب الباردة وتصدع المعسكر الشيوعي فاسحا هذا الأخير المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم وإرساء مبادئ النظام العالمي الجديد وفق مصالحها الخاصة وتصوراتها الإيديولوجية المتركزة أساسا على الشرعية الدولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان. (محمد قدور بومدين،

2011، ص: 135)، وعلى ذكر منظمة الأمم المتحدة فإننا نستطيع القول بأنها أحد أهم مؤسسات العولمة هذه الأخيرة التي تشمل مختلف الهياكل المؤسساتية الدولية التي تم انشاؤها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فمنذ ذلك الحين عمدت جل أطراف المجتمع الدولي على التكاتف والتعاون من أجل إقامة نظام عالمي جديد يجمع جل الوحدات الدولية وعلى اختلاف طبيعتها بدون تفرقة أو تمييز سواء في الالتزامات أو الحقوق. (زنودة منى، ص: 08)، من خلال الفكرتين السابقتين نلاحظ جيدا بأن المنظمات الدولية تفرض على الدول الأطراف مجموعة من الشروط والالتزامات التي تتعلق بالدرجة الأولي بضرورة التنازل عن جزء من سيادتها لصالح أطر دولية أكبر من أجل الوصول إلى تكوين حكومة عالمية، وذلك كله بغرض تحقيق مصالح الشعوب كافة والمتركزة أساسا على تفعيل ونشر قيم الديمقراطية، العدالة، الحرية والسلام والأمن العالميين.

هذا وباختصار فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما بالنسبة للجانب الاقتصادي فإنه لا بد علينا التركيز على ما يعرف بالمشروع الاقتصادي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيقه عن طريق توظيفها لتفوقها العسكري وحملتها الدولية نحو مكافحة الارهاب وشل قدراته، فالمشروع يهدف إلى الوصول إلى جملة من الأبعاد المتركزة على فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية الاحتكارية. (حيدر علي حسين، 2013، ص: 248).

إذن الشركات المتعددة الجنسيات ومن خلال امتلاكها للقوة الاقتصادية والمالية تحولت إلى فاعل مهيمن يمارس ضغطا كبيرا على الدولة الوطنية، حيث أنها تؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى، وبالتالي تعد أهم عنصر مؤثر في مسار العملية التنموية على المستوى الاقتصادي، فمهمتها ووظيفتها باختصار تتركز حول عولمة التصنيع والاحتكار، مما يجعل دور الدولة الوطنية مغيبا تماما. (عبد الناصر جندلي، http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations)، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات هناك مؤسسات أخرى للعولمة تتمثل في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فكل هذه المؤسسات تلعب الدور الأساسي في تحريك عملية العولمة الاقتصادية بتخطيط من القوة العالمية المهيمنة والممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعميم ونشر قيم المنتظم الليبرالي العالمي.

ثانيا- العولمة والقانون الدولي: حدود العلاقة الرابطة بين المفهومين

1- انعكاسات العولمة على القانون الدولي العام

1-1 التأثيرات المتعلقة بالجانب الإيجابي للعولمة في مجال القانون الدولي العام

"الحلم الجميل" شعار ردده أنصار ظاهرة العولمة والذي لطالما سعت إليه كافة الشعوب والأمم عبر التاريخ، ومن هنا نلمح بأن العولمة اعتبارا بأنها عاملا مهما لتطوير حركة المصالح الدولية وتوحيد الأسواق العالمية إذن نستطيع القول بأنها ستؤدي بنا إلى الوصول إلى الحلم الجميل. (علاء الدين ناطوريه، 2013، ص - ص: 45-46).

إذن بالحديث عن انعكاسات العولمة لا بد من النظر إلى نتائجها الإيجابية وليس فقط الجانب السلبي، حيث أنها أدت إلى إعادة التشكيلة العالمية الجديدة للسوق والمال والتنمية البشرية من خلال تفعيل دور الشركات والمؤسسات العالمية الاقتصادية المساهمة في مساعدة دول العالم الثالث على تخطي جميع مظاهر التخلف الاقتصادي، ناهيك عن مساهمتها الرائدة في تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الانتاجية على مستوى البيئة الخارجية للنظم السياسية وعلى اختلاف طبيعتها، وهذا ما سوف يؤدي وبشكل حتمي إلى امتصاص جميع الفوارق القائمة ويعمل على توحيدها من أجل تسهيل عملية تطبيق نظم الانتاج والتسويق والتمويل العالمي. (المرجع نفسه، ص: 46).

وفي نفس السياق يمكن الاشارة إلى أن النمو السريع والمستمر في مجال الأعمال الدولية خلال العقود الثلاث الماضية من أبرز السمات التي ميزت هذه الحقبة التاريخية من العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فالأعمال الدولية هي كل نشاط يتعدى مداه وانتشاره الحدود الجغرافية لصانع أو واضع الخدمة أو السلعة. (علي عباس، 2007، ص- ص: 21- 22).

من خلال الفكرة السالفة الذكر نلمح جيدا بأن العولمة لعبت دورا حيويا ومهما في مجال المعاملات التجارية والاقتصادية على عكس دورها السلبي في المجال السياسي والتنظيمي، حيث أنها استطاعت المساس بسيادة الدول الداخلية والخارجية على حد سواء وهذا ما سنتعرض إليه بنوع من التفصيل من خلال العناصر اللاحقة.

1-2 التداعيات السلبية للعولمة في مجال القانون الدولي العام

تتركز أهم الانعكاسات السلبية التي تفرزها العولمة على مستوى القانون الدولي العام والعلاقات الناشئة بين الدول في ثلاث نقاط رئيسية سيتم شرحها فيما يلي:

النقطة الأولى:

تتعلق بمسألة إعادة تشكيل خريطة موازين القوى في التنظيم الدولي بالاعتماد على مبدأ ترجيح موازين القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على حساب القوى العسكرية والديمغرافية. (محمد الأمين لعجال، 2002، ص: 68)، وللإشارة فإن مؤثرات العولمة في مجال القانون الدولي تتجلى في فرض التوجهات والرؤى الأمريكية للتنظيم السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي على مستوى المجتمع

الدولي والعلاقات الناشئة في إطاره، وذلك عن طريق تغيير دلالات جملة من المفاهيم كالديمقراطية، حقوق الانسان، السيادة والأمن القومي والدولي ومحاولة ربطها بالمفهوم الأمريكي انطلاقا من بروز أمريكا كفاعل وحيد مؤثر على مستوى البيئة الدولية، فقد استطاعت فعلا تلك الوحدة الدولية السياسية من أن تسيطر على التنظيم الدولي باسم النظام الدولي الجديد. (المرجع نفسه، ص- ص: 67- 68).

وكما هو معروف القانون الدولي يفرض أنماطا محددة من السلوك الاجتماعي، علما بأن القانون الداخلي يبقى أقوى من الناحية العملية خصوصا بالمقارنة مع قواعد القانون الدولي العام، هذا الأخير الذي يتركز على دعامتين متناقضتين هما:

1- الدول باعتبارها تتمتع بالسيادة فهي إذن لا تخضع لأي قيود قانونية تتعدى حدودها الجغرافية والسياسية.

2- القانون الدولي يفرض قيود قانونية على الوحدات الدولية، ومن الواضح أن أيا من هذين الافتراضين ليس قطعيا (جوزيف فرانكل، 1984، ص- ص: 25- 26).

لكن لا بد من التذكير في هذا السياق بالفكرة القائلة بأن الدولة لا يمكنها أن تمارس امتيازات سلطتها وسيادتها على مستوى البيئة الدولية بشكل مطلق، اعتبارا بأن القانون الدولي يبقى يمثل أهم أداة تنظيمية من شأنها تنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية وباقي فواعل المجتمع الدولي بما يضمن تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن، إلا أن النظام القانوني القائم على المستوى الدولي لن يحقق الأبعاد التي أسس من أجلها إلا في إطار توافر عنصر الرضا بين مختلف أطراف المجتمع الدولي، إذن فقط عند هذا الحد يمكن الحديث عن وجود قانون دولي فعال وعملي (المرجع نفسه، ص: 26).

من خلال ما سبق نلاحظ بأن الدول عندما تؤسس القواعد القانونية التي تحكم علاقاتها على المستوى الدولي بنوع من التعاون والرضا والاعتماد على تغليب مبادئ المصالح المشتركة في ذلك هو السبيل الأمثل نحو تكريس قيم العدالة والحرية والتساوي في الحقوق والالتزامات، لكن ما يلفت الانتباه هنا هو أن المتغيرات الدولية والتحولات التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم فسرت لنا العديد من التناقضات، حيث أن عامل تنامي ظاهرة العولمة أكد لنا مدى تأثير هذه الأخيرة على النظم القانونية الدولية بما يخدم مصالح القوى الفاعلة على مستوى البيئة الدولية، إذن بما أن موازين القوى وفي ظل العولمة عرفت إعادة تشكيل عن طريق اعطاء الأولوية للقوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على حساب القوى العسكرية والديمغرافية، من هنا نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتربع - على الأقل في الفترة الراهنة- على قمة النظام العالمي فهي تمتلك من القوة العسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية والاعلامية ما يؤهلها لذلك، ثم تليها في المرتبة الثانية الدول الصناعية تحديدا دول مجموعة الثمانية، ثم باقي الدول الصناعية، وبعدها تترتب دول الجنوب وأخيرا الدول الأقل نموا.

النقطة الثانية:

لقد أدت العولمة إلى حدوث إعادة توزيع وتغيير الموازين النسبية للفاعلين في النظام الدول (محمد الأمين لعجال، مرجع سبق ذكره.)، حيث أنه من الجلي أن ظاهرة العولمة لها مجموعة هامة من المؤسسات، الأدوات، القيم، والفواعل، ففي الجانب الاقتصادي ظهرت مؤسسات دولية كبرى لها مكانة واضحة على مستوى البيئة الدولية وهي تسعى بشكل دائم ومستمر إلى إرساء وتأكيد قواعد المنتظم الليبرالي وتجسيد البناء الهيكلي للعولمة واقعيا وعمليا، نجد في مقدمة تلك المؤسسات منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي.

(عدار محمد، http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%).

إذن هذه المؤسسات لعبت دور المنافس الشرس للوحدات الدولية السياسية وعلى اختلاف نظمها، وكنتيجة حتمية لما سبق أضحت الدول تعيش في حالة انصياع واضح ودائم للقوى المهيمنة على المستوى الدولي، فقد أصبحت محاصرة فعليا من الخارج خصوصا عند اعتماد أسلوب المساعدات المالية المشروطة، وعمل القوى الدولية على تشجيع دور فواعل المجتمع المدني داخليا وجعله كعامل ضغط بالنسبة لأطراف المجتمع السياسي، وهذا بدوره سيفسح المجال أمام تلك القوى من أجل فرض سياساتها، هيمنتها وتدخلها عند الحد الذي تعجز فيه الدولة من تحقيق المطالب الشعبية (محمد الأمين لعجال).

النقطة الثالثة:

هناك مسألة جد هامة في هذا السياق تتعلق بتغير العديد من المفاهيم في مجال التنظيم الدولي بما يخدم المصالح القومية لبعض الوحدات الدولية الكبرى المهيمنة على مسار العلاقات الدولية والمسيطرة على مختلف القضايا الدولية وعلى رأسها نجد الولايات المتحدة الأمريكية (المرجع نفسه)، إذن من المفروض التأكيد على أن السيادة عنصر مهم جدا نستطيع اعتباره من المواصفات المميزة للدولة - إن صح التعبير- والتي من دونها تصبح الدولة مجرد إقليم جغرافي ناقص من ناحية السلطة والهيبة سواء من حيث الجوانب الشكلية المؤسسية أو الوظيفية.

لكن على الرغم بأن السيادة ميزة خاصة من مميزات الدولة تكسبها الهيبة إلا أن هذا الأمر أصبح مشكوك فيه في الوقت الراهن خصوصا بالنسبة لدول العالم الثالث التي لا زالت تتماشى وفق ما تفرضه عليها القوى الكبرى في المجتمع الدولي من سياسات تتعلق بالجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية، فالمقصود من هذا الطرح يتلخص في أن هناك حدود وقيود واضحة على الحكومة بالنسبة لموضوع حرياتها في ممارسة مسؤولياتها السيادية سواء على مستوى الجهة الداخلية أو الخارجية.

أما بالنسبة للقيود المتعلقة بالجهة الداخلية فهي تنشأ بسبب تشعب وتعدد القضايا، أيضا التنوع الهائل في جملة الضغوط والمصالح داخل الدولة هذا ما يؤدي فعلا بطريقة أو بأخرى إلى إبعاد الحكومات عن خاصية حرية التصرف في جل الشؤون المتعلقة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي على اعتبار أن تلك الحكومات تكون في أغلب الحالات خاضعة لضغط الرأي العام، أيضا هي تواجه تحدي آخر يكمن في جانب توقعات الأفراد لمستويات معيشتهم والخدمات المادية والمعنوية التي يطمحون للحصول على

تحقيقها من طرف الأفراد المتواجدين في السلطة و أن سيادة الدولة تستند على الشرعية الديمقراطية والحق الإلهي للملوك المستبدل بصوت الشعب في مرحلة زمنية لاحقة (مارش بيتر، 2009، ص: 88).

هذا بالنسبة لنمط التأثيرات التي تخضع لها حكومات الدول على المستوى الداخلي، وفيما يلي سنحاول كشف تلك التأثيرات الأخرى الصادرة من البيئة الخارجية على النظم السياسية.

معظم الحكومات وخصوصا في الوقت الراهن هي تعاني وبشكل واضح من تعقد وتضخم القضايا العالمية التي يعتبر الاعتماد المتبادل الدلالة الرئيسية المعبرة عنها، فظاهرة الاعتماد المتبادل ما من شك أنها تقيد من حرية التصرف بالنسبة للحكومات، في هذا السياق معاناتها من انعكاسات أفعال الحكومات الأخرى ذات السيادة عليها ومجموع ردود الأفعال بالنسبة لها، وكنتيجة حتمية لهذا فإن القيود المذكورة سلفا تؤدي حتما إلى صعوبة الحياة العملية بالنسبة للقائمين على السلطة (المرجع نفسه، المكان نفسه).

فالمتغيرات الدولية والتحولات اللامتناهية في عصر أصبحت سمته البارزة ذيوع ظاهرة العولمة وبشكل غير عادي، فرض علينا هذا الواقع الذي أضحت فيه حكومات الدول مقيدة داخليا وخارجيا، لذا يمكن التسليم بالافتراض القائم على أن السيادة المطلقة تبقى مجرد شعار لا يعرف تطبيقا ميدانيا، فالسيادة في الواقع تخول للقائمين على السلطة صلاحيات تتعلق بخدمة المواطنين لا غير، وبالتالي هذا ما يبرز لنا بأن السيادة هي سيادة الشعب وحده.

2- الخيارات البديلة لظاهرة العولمة

2-1- تفعيل أسس و مبادئ التحول الديمقراطي في الدول النامية

الفكرة الأساسية للديمقراطية تتمركز حول ضرورة حكم الشعب وممارسته لعملية الرقابة على أعمال الحكومة، وعملية التحول الديمقراطي تستدعي بيئة اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، ومؤسسية توفر لها امكانية الاستمرارية والنمو بعيدا عن حالات التراجع والانقلاب (عبد الوهاب حميد رشيد، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322437).

إن عملية التركيز على الديمقراطية كمدخل أساسي من مداخل الأمن الإنساني يؤكد لنا الافتراض القائل بأن المجتمع الدولي له مسؤولية بخصوص هذا السياق لكن الوصول إلى تحقيق ذلك لن يتم إلا من خلال إرساء دولة القانون، تفعيل أسس التنمية المستدامة المنتجة لمناصب شغل وللثروة والديمقراطية المتركزة على شرط وجود الثقة بين الحاكم والمحكوم، و عن توافر مبدأ المشاركة السياسية الدائمة والتداول السلمي على السلطة وحراك المجتمع المدني(مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر، 2007، 2016- 2017).

إذن من هنا نستنتج بأن قياس ديمقراطية الأنظمة السياسية يتركز على مدى وجود بعض المؤشرات والممثلة في درجة التباين السلطوي، درجة التمثيل، درجة المشاركة السياسية، مدى احترام حقوق الإنسان، مدى استقلالية قطاع العدالة و تطبيق القوانين ومدى حرية التعبير والرأي (نقلا عن : نفس المرجع، ص: 218).

وفي نفس السياق وبالحديث عن قضايا الأمن الإنساني، التنمية وتحقيق الاستقرار على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي يتوجب علينا التذكير بأهمية الديمقراطية كأسلوب حكم والموصوفة بأنها شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية التي قام الأفراد بتطويرها منذ العهد اليوناني، فقد قامت ومنذ ذلك الحين على أسس التعاون وقيم التسامح، الحرية في الاختيار وضرورة وجود عامل تكافؤ الفرص في المشاركة الاجتماعية، من هنا نلاحظ بأن الديمقراطية تبقى محكومة بعلاقتها الوطيدة بظاهرة العولمة هذه الأخيرة الموصوفة بأنها المجال الأوسع للهيمنة والاندماج (العربي فرحاتي، http://dspace.univ-biskra.dz:8080).

إذن من خلال ما تم عرضه نلمح جيدا بأن تبني الديمقراطية كخيار خصوصا في البلدان النامية والمغلوبة على أمرها، والسعي نحو ارساء كل القواعد المساهمة في تفعيل وتجسيد الحكم الراشد تعد أهم الأطر البديلة لتأثيرات العولمة السلبية، فعندما نقول أطر بديلة هذا لا يعني بأننا نحاول نفي هذا الواقع الجديد الذي أصبحنا تعيش في كنفه، ولكن لا بد على النظم السياسية المتأثرة بالعولمة من أن تواجه مضاعفاتها السلبية من خلال العمل في إطار ديمقراطي، فيه الحرية والعدالة الاجتماعية القدر الكافي الذي يمنع القوى الخارجية المهيمنة على مسار العلاقات الدولية من فرض المزيد من الضغط على تلك النظم.

إذن على هذا الأساس نرجع إلى التذكير بالأفكار التي قدمها لنا الباحث المفكر "أنتوني جيدنز" Antony jidnez في إطار تحليله لما يعرف بالديمقراطية، معتبرا أن الأزمة الديمقراطية الراهنة مردها راجع إلى جملة من العوامل، مؤكدا على مدى تدخل التحولات العالمية كمتغير يدفعنا إلى البحث عن أساليب لتطوير الديمقراطية، لأن القضية لا تتعلق بالبحث عن حكومة ديمقراطية فحسب، ولكن لا بد من ضرورة إدراكنا الجيد بأن شرعية الدولة يجب تحقيقها عن طريق الاعتماد على أسس ذات فاعلية، فالسلطة لا بد من أن تخرج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه

(خالد كاظم أبو دوح، http://www.ahewar.org/debat/show).

وكحلول ناجعة في هذا السياق قدم لنا الباحث مجموعة من الخيارات التي لا بد من الالتزام بها من آجل الوصول إلى عملية التحول الديمقراطي وتخطي الأزمة الديمقراطية الراهنة في بعض المناطق.

1- ضرورة استجابة وتفاعل مؤسسات الدولة مع ظاهرة العولمة، وبالتوازي مع ذلك لا بد من السعي نحو تحقيق عامل الاهتمام المركزي بالعدالة الاجتماعية.

2- ضرورة توسيع الدولة لدور القطاع العام، الذي يعد أهم سبيل نحو مكافحة الفساد وبجميع أشكاله، وكأن القطاع يتركز بالأساس على تبني الرقابة كأسلوب ناجع لإنجاح العملية التنموية.

3- الاهتمام برفع الكفاءة على المستوى الإداري.

4- تعزيز دور المجتمع المدني وفتح المجال أمام الهيئات التابعة له للقيام بعملها في ظل نوع من الحرية، الشفافية والمساواة (المرجع نفسه).

وللإشارة فإن الديمقراطية كأسلوب حكم لم تتحقق في البلدان السائرة في طريق النمو وهذا ما سوف يجعلها في حالة تبعية دائمة للقوى الغربية، فالتراجع والتقهقر لطالما رافق السياسات المنتهجة في تلك البلدان.

لكن هذا كله لا يعني بأن الديمقراطية وحدها كافية لتوفير الحكم الصالح ومواجهة التحديات المهددة لكيان الدول وعلى رأسها الفساد وبكل مستوياته وميادينه، فهي تبقى مجرد منظومة وآليات يمكن للمفسدين أن يعطلوا من فاعليتها الحقيقية فإفساد الديمقراطية أشد خطرا من فرض نظام شمولي، لذلك نستطيع اعتبار تكوين حركة عالمية تضم فريقا من الأعضاء المنتمين إلى مؤسسات المجتمع المدني المهتمين بالحقوق العامة للإنسان والداعية للحكم الراشد، بشرط لا بد من توافر قناعة احترام الخصوصيات الثقافية للأمم ولا يفرض مفاهيم وقيم الدول الغربية (داود خير الله، 2006، ص- ص: 465-466).

2-3- دعم أسس التعاون الدولي في إطار تفعيل عامل توازن القوى

يعني توازن القوى التوزيع المتساوي للقوة بين أعضاء المجتمع الدولي، كما يعبر عنه على أنه التوزيع القوي المتساو بين مجموعة من الوحدات السياسية الدولية، وبالإضافة إلى كل هذه المدلولات اعتبر أيضا ذلك التوزيع المتساو بين التحالفات أو الائتلافات الدولية، وفي بعض الأحيان ينظر إليه على أنه ذلك الهدف المخطط لطالما تسعى مختلف الأطراف الدولية إلى الوصول إليه وتكريسه عمليا، وبالتالي فقد يمكن القول بأنه عبارة عن أمل نظرا لصعوبة تحقيقه (جمال زهران، 2006، ص: 32).

من خلال الفكرة السابقة نلاحظ بأن توازن القوى يعد أهم الاستراتيجيات التي من شأنها تقليل حدة التفاوت بين أعضاء المجتمع الدولي فهو يحقق نوع من التوازن بين الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو، وبالتالي قد يساهم بقدر كبير في مواجهة بعض المخاطر المنجرة عن ظاهرة العولمة.

عموما لقد أسهم فريق من الباحثين في ميدان العلاقات الدولية أمثال: "إيرنست هاس" Isenst Hass و"كلود" Klod و"زاينس" Zaiyns وآخرون في بحث موضوع توازن القوى معتبرين أن هذا الأخير يستخدم في أغراض عدة: يقوم بعملية وصف النسق أو النظام الدولي، كما أنه يصف السياسات والمواقف وردود الأفعال، فمن خلال هذه الوظائف التي يؤديها توازن القوى نلاحظ بأن الجانب الإيجابي لسياسة توازن القوى يكمن وباختصار في أنه أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولي، وهذا ما نلمسه من خلال عدم انفراد وحدة دولية ما بالسيطرة لفترات طويلة على المستوى الدولي، فالحروب المستمرة واللامتناهية دليل قاطع على ذلك، فمنذ بروز الدولة القومية بتاريخ 1648 و إلى غاية مؤتمر فينا لعام 1815 والعالم يشهد العديد من الأزمات، التوترات، الصراعات والحروب، كما لا ننسى أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين (المرجع نفسه، ص- ص: 33- 34).

سياسة توازن القوى تؤدي وظيفة هامه على مستوى البيئة الدولية تتمثل في توفير وضمان السلام والأمن الدوليين، فمن خلال التوزيع المتكافئ للقوة تم التحكم في مسار الحروب وإدارتها وعدم فتح المجال لحدوث المزيد منها (المرجع نفسه، ص: 34)، في الحقيقة توازن القوى هو أهم عنصر مفعل لعملية التعاون على المستوى الدولي فهو يساهم وبشكل كبير في تحقيق ذلك.

فالتعاون الدولي يعد عنصر أساسي لا بد من الاعتماد عليه كأسلوب وآلية في تحقيق حل الأزمات ذات الطبيعة الدولية، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على أهمية حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة والكرامة والنمو والتقدم وتحقيق أعلى مستويات المعيشية والرفاه الاجتماعي (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، https://www1.umn.edu/humanrts).

ومن أجل استيعاب وفهم المعنى العام لما يعرف بالتعاون الدولي لا بد من إدراج المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والتي فصلت أهم مضامين التعاون الدولي وشروطه ومبرراته.

نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي، مقاصد الأمم المتحدة هي:

1-حفظ السلم و الأمن الدوليين، و تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها وتمنع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي التي قد تؤدي إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها.

2- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

3- تحقيق التعاون الدولي من أجل حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجال والنساء.

4- جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

) chapter of)United Nation. on : http://mofamission.gov.iq/documentfiles/un_charter.pdf

مضامين المادة توحي لنا بأن المجتمع الدولي وبحكم تعدد الأقطاب المنضوية تحت لوائه يحتاج للعمل المشترك من خلال الاعتماد على مبدأ التعاون، وذلك من أجل مواجهة التحديات التي قد تهدد كيان الوحدات السياسية الدولية، اعتبارا بأن تلك الأزمات الحادثة على مستوى البيئات الداخلية للنظم السياسية لا تؤثر على الأمن والاستقرار الداخلي وحسب إنما هي تؤثر بشكل أو بآخر على باقي المناطق، لذلك يعد العمل في إطار تعاوني مشترك أهم سبيل من شأنه دعم أسس الأمن والاستقرار العالميين بعيدا عن الانقسام والتشتت، لكن هذا لا يعني ترك المجال مفتوحا أما بعض القوى الدولية للهيمنة خصوصا على الشعوب المغلوبة على أمرها، إذن يبقى التعاون الدولي مطلبا ضروريا لا بد من تحقيقه وتفعيله عمليا.

بالإضافة إلى اعتبار التعاون الدولي واحد من الخيارات والبدائل المساهمة في تفعيل الأمن والسلم وتحقيق نوع من التوازن في توزيع القوة على مستوى البيئة الدولية وبالتالي التعايش في إطار سلمي، هناك أيضا سبيل آخر من شأنه تفعيل عوامل التقليل من تبعية الدول السائرة في طريق النمو لبعض القوى المسيطرة على قضايا وشؤون العالم ككل ألا وهو دعم مشاريع التكتلات الإقليمية والجهوية، ما من شك أن العالم اليوم - خصوصا وفي ظل العولمة - أضحى يعيش في إطار سيادة النظام الليبرالي الحر الذي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أهم القوى الداعية إلى ضرورة استجابة جميع الوحدات الدولية إلى مضامينه، وكما سبق وأن أسلفنا الذكر للعولمة مجموعة من المؤسسات والمتمثلة في منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.... إلخ، وكما هو معروف هذه المؤسسات ومنذ نشأتها نستطيع القول بأنها زادت من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة وفي جل مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لا بد من البحث في إطار هذه الأزمة عن بدائل من شأنها إعادة ترتيب تلك الدول في مراتب معتبرة، وبالتالي التخفيف من حدة تبعيتها لباقي القوى المهيمنة على مستوى البيئة الدولية، ولعل الاتجاه نحو التكتل إقليميا وجهويا يعد أهم سبيل نحو ذلك.

الخاتمة:

من خلال ما تم إدراجه فيما سبق نستنتج بأن العولمة ظاهرة أثرت بشكل واضح وكبير في مجالات عديدة أولها الجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، فبالحديث عن انعكاساتها في ميدان القانون الدولي نستطيع القول بأنها لعبت دورا أساسيا في العملية التشريعية على المستوى الدولي، خصوصا وأن عالم اليوم أضحت جميع فواعله تعيش في بيئة دولية قوامها الزيادة الهائلة في طرق وأساليب الاتصال الدولي، معتمدة تلك الأطراف على سياسات الاعتماد المتبادل ليس فقط في الجانب الاقتصادي كما هو معروف لدى الغالبية بل تعدى ذلك الاعتماد الجوانب الاقتصادية وتجاوز ذلك نحو جوانب وميادين متعددة وعلى رأسها التنظيم الدولي.

من هنا نلاحظ بأن الحديث عن ما يعرف بالدولة القومية أصبح ضرب من ضروب الخيال اعتبارا بأن العولمة هي ذلك التحول العام الذي لم يأت في صالح الدولة ولم يكن بمثابة السند لها، وبالتالي نستطيع القول بأن السياسات الخارجية للدول لم تعد مقررة داخليا وحسب بل هي خاضعة بشكل أو بآخر لتدخل القوى العالمية المهيمنة على مسار العلاقات القائمة بين مختلف الدول.

وفي الأخير لا يمكن الجزم بأن العولمة أفرزت لنا انعكاسات سلبية وحسب إنما هي ذلك الإطار المنظم والمنسق القائم على دعم أسس المنتظم الليبرالي، فهي سند هام بالنسبة للأسواق والشركات باختصار نستطيع القول بأن العولمة تدعم كل ما يمت بصلة للنظام الرأسمالي، أما بالنسبة لإيديولوجيات النظام الاشتراكي فقد أضحت مهددة بالزوال وبشكل نهائي في ظل تلك الظاهرة.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

أبو عامود، محمد سعد، النظم السياسية في ظل العولمة.ط.1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.

بومدين، محمد قدور، حقوق الإنسان بين السلطة الوطنية والسلطة الدولية. ط.1 ، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2011.

بيتر، مارش، صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية. تر: المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

زهران، جمال، منهج قياس قوة الدول و احتمالات تطور الصراع العربي- الإسرائيلي . ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

زعلاني، عبد المجيد، المدخل لدراسة القانون النظرية العامة للقانون. الجزائر: دار هومة للطباعة، النشر و التوزيع، 2008.

ناطوريه، علاء الدين، العولمة وأثرها في العالم الثالث (التحدي والاستجابة).ط.1، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2013.

عباس، علي، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.

عجاج، قاسم، العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2008.

علي حسين، حيدر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. ط.1 ، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2013.

فرانكل، جوزيف، العلاقات الدولية. ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط.2، المملكة العربية السعودية: تهامة، 1984.

خير الله، داود، "الفساد كظاهرة عالمية و آليات ضبطها"، في مرجع: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2، 2006.

ثانيا- الدوريات:

أحمد مساعدة، وليد وعبد الله الشريفين، عماد ، "العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية" ، في: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: 18، العدد: 01، الأردن.

لعجال، محمد الأمين، " العولمة في مجال القانون الدولي و العلوم السياسية"، في: مجلة العلوم الانسانية ، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد: 02، 2002.

مقدم عبيرات وعبد المجيد قدي، "العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي"، في : مجلة الباحث، العدد:01، 2002.

عبيرات، مقدم و الأزهر، عبد العزيز ، " في : مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 11، 2007.

شرون، حسيبة ، " علاقة القانون الدولي بالقانون الداخلي"، في : دورية الباحث، العدد: 05، 2007، ص: 160.

غربي، محمد، "تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي"، في : مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 06.

ثالثا- المواد العلمية الغير منشورة :

بوزيد، عويشة، إشكالية التدخل الانساني في العراق و الصومال دراسة مقارنة، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013.

رابعا- المحاضرات:

منى، زنودة ، "الاقليمية والعولمة"، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص نظم الحكم والادارة الاقليمية ل.م.د، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

خامسا- المواد العلمية الالكترونية:

باللغة العربية:

أبو دوح ،خالد كاظم، "مفهوم الديمقراطية في ظل العولمة"، الحوار المتمدن، العدد: 1860، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show

أزم، زكرياء وولد حجاج ، عبد الفتاح ، " العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي"، بحث لنيل شهادة الاجازة في القانون العام، جامعة الحسن الاول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، 2013- 2014، من الموقع الالكتروني: http://www.alukah.net/researches

الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "حقوق الانسان والتضامن الدولي"، (مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان)، مجلس حقوق الانسان، الدورة 12، من الموقع الالكتروني: https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/

بقنه، مبارك عامر، " مفهوم العولمة ونشأتها "، من الموقع الالكتروني: https://saaid.net/Doat/mubarak/5.htm

جندلي، عبد الناصر، "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، من الموقع الالكتروني: http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD

حميد رشيد، عبد الوهاب، "نظرية الديمقراطية و تطبيقاتها"، الحوار المتمدن، العدد: 3838، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show

المجلة الالكترونية يو أس إيه، "قضايا عالمية تحديات العولمة"، وزارة الخارجية الأمريكية: مكتب برامج الاعلام الخارجي، 2006، من الموقع الالكتروني: http://photos.state.gov/libraries/amgov/30145

محكمة العدل الدولية، " النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، من الموقع الالكتروني : http://www.icj-cij.org/homepage/ar.

محمد، عدار ، "تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة"، من الموقع الالكتروني: http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%

المركز المصري لحقوق المرأة، "العولمة"، في: كراسات ثقافية، الكراسة الخامسة، على الرابط الالكتروني: http://www.gulfkids.com/pdf/Aolamah.pdf

نهاري، نصيرة، "الجزاء في القانون الدولي العام"، على الرابط الالكتروني: http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D8

فرحاتي، العربي، "تربية المواطنة - الديمقراطية - العولمة أية علاقة؟ المنظومة التربوية الجزائرية نوذجا"، من الموقع الالكتروني: http://dspace.univ-biskra.dz:8080

باللغة الفرنسية:

. chapter of United Nation. on : http://mofamission.gov.iq/documentfiles/un_charter.pdf